

## انتقد الموقف الإيراني وأعلن براءته من البرلماني الممتنع عن التبرع براتبه للفقراء الصدر يعرض التوسط بين الشعب السوري وحكومته

بغداد / المدى



صورة من التلفزيون السوري.... أ.ف.ب

البرلمان بإلغاء مخصصات السكن والنقل للنواب إضافة إلى إلغاء الراتب التقاعدي. وصادق مجلس الوزراء العراقي، مطلع شهر آذار الماضي، على مشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث والدرجات الخاصة، وحوله إلى مجلس النواب لإقراره، وترأوت نسب التخفيض وفقاً لمادة القانون بين ٨٠٪ و ٤٠٪، حيث تم تخفيض رواتب رؤساء الجمهورية والوزراء والنواب ٥٠ مليون دينار إلى ١٢ مليون دينار، وتخفيض مخصصات الرؤساء الثلاثة ونوابهم بنسبة ٨٠٪.

وتضمن الدستور العراقي ثلاث مواد تتعلق بامتيازات الرئاسات الثلاث وأعضاء مجلس النواب، الأولى المادة (٦٣) أولاً التي تنص على أن تحدد حقوق وامتيازات رئيس مجلس النواب ونوابيه وأعضاء المجلس بقانون، على أن تحدد حقوق وامتيازات رئيس مجلس النواب ونوابيه وأعضاء المجلس بقانون، والثانية هي المادة (٧٤) التي تنص على أن يحدد بقانون راتب ومخصصات رئيس الجمهورية، والثالثة هي المادة (٨٢) ونصها "ينظم بقانون رواتب ومخصصات رئيس وأعضاء مجلس الوزراء، ومن هم بدرجة.

وأضاف أن "بعض البرلمانيين ممن حضروا الجلسة لم يصوتوا على المشروع"، متسائلاً "هل يجوز أن يكون صوت البرلماني ضد الشعب، ومن حضر فجزاه الله خيراً". ودعا زعيم التيار الصدري إلى "إصدار قرار ينطبق على كتلة الأحرار وغيرهم ممن يشاء ذلك، بأن يشرع البرلماني براتبه التقاعدي للجنة يتم تعيينها لاحقاً، لأجل أن توزع بما يرضي الله ويبتراف الحوزة والبرلمان الجديد".

وطالب الصدر "كتلة الأحرار حصراً جعل صندوق تبرعات لهذه الفترة يضع من يريد من راتبه توزيعه بما نجده ضروريا كتصديق به للفقراء أو المحتاجين، ومن لم يطبق فهو ليس مني في شيء وسيتم نشر اسمه لاحقاً".

وصوت مجلس النواب العراقي صوت بالأغلبية خلال جلسته الـ ٢٣ من السنة التشريعية الثانية التي عقدت، في ١٦ آب الماضي، على مشروع قانون تخفيض رواتب الرئاسات الثلاث، فيما رفض الكثير من الأعضاء مقترحات قدمتها اللجنة المالية في

أن إسقاط الأنظمة في بعض دول المنطقة سيتحول إلى كارثة على الوضع العربي بشكل عام. يذكر أن سوريا تشهد منذ ١٥ آذار الماضي حركة احتجاج تصدت لها قوات الأمن بعنف، وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان فإن عدد القتلى وصل إلى أكثر من ألفي قتيل معظمهم مدنيون موثوقون بقوائم لدى المرصد، و ٣٧٤ من الجيش وقوى الأمن الداخلي.

وكان الرئيس أوباما، قد دعا، أمس الأول الخميس للمرة الأولى، الرئيس السوري إلي التصدي وفتح شعبه، كما أصدر الإدارة الأميركية مجموعة عقوبات من ضمنها تجريد أصول الحكومة السورية في الولايات المتحدة، والحظر على المواطنين الأميركيين العمل أو الاستثمار في سوريا. ودعا رئيس الوزراء نوري المالكي، في الثاني عشر من آب الحالي، سوريا إلى الإسراع بتطبيق الإصلاحات وعدم قمع المظاهرات بالقوة في أول موقف تتخذه الحكومة العراقية من نظام الرئيس بشار الأسد منذ بدء المظاهرات في آذار الماضي، واعتبر

الطرفان في سوريا على ذلك والنصر للشعب والممانعة معاً.

وأثنى الصدر على الموقف التركي من أحداث سوريا وقال "جزى الله من أراد الإصلاح وسعى له وأخص بالكره الجمهورية التركية ولاسيما بعد أن رفضت التدخل الأميركي وادعوها للين باللسان والاستمرار بدعم الشعب والوقوف معه لأجل نصره المقاومة والممانعة".

وكان الرئيس أوباما، قد دعا، أمس الأول الخميس للمرة الأولى، الرئيس السوري إلي التصدي وفتح شعبه، كما أصدر الإدارة الأميركية مجموعة عقوبات من ضمنها تجريد أصول الحكومة السورية في الولايات المتحدة، والحظر على المواطنين الأميركيين العمل أو الاستثمار في سوريا. ودعا رئيس الوزراء نوري المالكي، في الثاني عشر من آب الحالي، سوريا إلى الإسراع بتطبيق الإصلاحات وعدم قمع المظاهرات بالقوة في أول موقف تتخذه الحكومة العراقية من نظام الرئيس بشار الأسد منذ بدء المظاهرات في آذار الماضي، واعتبر

أبدي زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر استعداده للتوسط بين الشعب السوري وحكومته من أجل الإصلاح، مستنكراً التدخل الأميركي الذي وصفه بأنه يهدف إلى تفويض الأوضاع في سوريا بحجة حماية الشعب، في وقت دعا، مجلس النواب لإصدار قرار يقضي بتبرع البرلماني براتبه التقاعدي ليوزع للفقراء والمحتاجين وأعضاء كتلة الأحرار للتصديق من رواتبهم لنفس الغرض، مهدياً بالبراءة من الممتنعين ويكشف أسماهم فيما بعد، كما انتقد أعضاء كتلته المتعجبين عن الجلسة الخاصة بتخفيض الرواتب وإلغاء المخصصات.

وأستنكر الصدر، تدخل الرئيس الأميركي باراك أوباما في الشأن السوري ومطالبته الرئيس بشار الأسد بالتخفي، مشيراً إلى الفوارق الموجودة بين ما جرى في تونس ومصر وما يجري في سوريا، مبدياً استعداده للتدخل لغرض الإصلاح "بين الشعب والحكومة السوريين".

وعبر زعيم التيار الصدري في بيان، ردا على سؤال من أحد أتباعه بشأن مطالبة الرئيس الأميركي باراك أوباما بالبراءة عن التدخل لغرض الإصلاح "بين الشعب والحكومة السوريين".

منه عن أن اتخاذ موقفه هذا "يأتي لجباية التدخل الأميركي السافر ولاسيما كبير الشر أوباما وغيره بعد أن وقفت على التل لفترة من الزمن بحسب تعبيره.

وحذر الصدر من خلط الأوراق قائلاً "أنتا قد أينا ثورة الشعب التونسي والشعب المصري وغيرهما وقد علمت جميعاً أنني مع الشعوب لكن لا ينبغي أن نخلط الأوراق، حيث أن هناك فوارق عديدة بين ما وقع من ثورة شعبية في تلك الدول وبين ما يقع في سوريا".

وأوضح أن "الاختلاف ليس في الشعب وفورته فالشعب إذا أراد الحياة والحرية فله ذلك، لكن الاختلاف في نفس الحكومة"، مشدداً على أن "الأخ بشار الأسد رجل معارضة وممانعة للوجود الأميركي الاستعماري في الشرق الأوسط على خلاف بن علي ومبارك وغيرهما".

وأكد زعيم التيار الصدري أن "أهم بنود المعارضة والممانعة هو تقريب الشعب للحكومة والحكومة للشعب مع الإمكان وذلك بإعطاء الحريات وبناء الدولة على الإخاء والمحبة والسلام وتوفير الخدمات لتكون سوريا الوجه الأبهي لدول الممانعة"، مضيفاً "حيا الله الشعب السوري المؤازر للمقاومة وأميركا".

وأبدي الصدر استعداده للتدخل من أجل إصلاح الوضع في سوريا، وتابع "إذا وافق

٥٧ قتيلاً منذ انتهاء العمليات العسكرية

## خسائر واشنطن مستمرة مع قرب الانسحاب من العراق



عن: نيويورك تايمز

يبدو أن الحرب في العراق لم تنته، فقد قتل ٥٧ جندياً أميركياً منذ انتهاء المهام القتالية في العراق، قبل الانسحاب المقرر نهاية العام الحالي. في عام ٢٠١١ لوجده قتل ٤٤ جندياً حسب منظمة الضحايا. وكان شهر حزيران أكثر الشهور دموية بالنسبة للاميركان منذ عام ٢٠٠٨، حيث قتل فيه ١٥ جندياً أميركياً. رسمياً انتهت المهام القتالية في العراق يوم ٣١ آب ٢٠١١.

ان عملية تحرير العراق أدت إلى سقوط نظام صدام إلا أنها، بعد أكثر من ثماني سنوات، تركت أكثر من ٤٤٠٠ قتيل من القوات الأميركية و عشرات الآلاف من العراقيين. في وقت الانسحاب أصدر الرئيس باراك أوباما بياناً دعا فيه الانسحاب الأميركي بأنه "حدث تاريخي في حرب العراق، وأضاف "أرجو أن تشاركوني في تقديم الشكر للقوات و عوائلهم عن الخدمة التي قدموها". في قمة الأحداث كان هناك ما يقارب ٢٥٠ ألف مقاتل أميركي يعملون في العراق، بينما في نهاية آب ٢٠١٠ بقي حوالي ٥٠ ألف يمارسون مهام غير قتالية إلا أنها تتطور بشكل مستمر، حيث تستمر القوات بمقاتلة المسلحين و قد نفذ الجيش الأميركي ضربتين جويتين في حزيران لم تشارك فيها القوات العراقية، وكانت كلتا الضربتين دفاعاً عن النفس كما يقول الناطق باسم الجيش الأميركي في العراق. هاتان الضربتان تمثلان علامة أخرى على أن الولايات المتحدة تضطر أحياناً إلى الرد مباشرة على تهديدات المسلحين حتى بعد عام من انتهاء المهام القتالية. من المقرر أن تسحب الولايات المتحدة قواتها المتبقية (٤٦٠٠٠ مقاتل) من العراق بحلول نهاية العام الحالي ما لم تنته المفاوضات مع بغداد باتفاقية لإبقاء بعض القوات لأغراض تدريبية. و من المتوقع أن تتضمن هذه الاتفاقية ضمانات قانونية ملزمة لكن مازال غير واضح ما إذا كان ذلك يشمل حق القوات الأميركية في الدفاع عن نفسها. رغم انخفاض نسبة العنف في العراق عن أعوام ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، فإن الهجمات الأخيرة قد بينت أن التهديد المسلح مازال يشكل تحدياً خطيراً للقوات العراقية بعد انسحاب كافة القوات الأميركية. و قد عبرت الولايات المتحدة عن قلقها من مزيد أعمال العنف قبيل أشهر من الانسحاب المرجح، و الدليل على ذلك التفجيرات الانتحارية و السيارات المفخخة و العوالت التي انفجرت و التي شملت عدة مدن عراقية يوم الإثنين ما أدى إلى مقتل ٧٠ شخصاً في أعلى نسبة ليوم واحد خلال هذا العام. و قالت وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري رودام كلينتون "أن العراقيين يمتلكون اليوم قدرة أكبر مما في السابق، لكن عليهم أن يمارسوا هذه القدرة".

ترجمة عبد الخالق علي

الكرديستاني يدعو أنقرة لوقف الاعتداء على الحدود

## البرلمان يكلف الأمن والدفاع بتقرير عن القصف التركي

وقف قصفها للقري الحدودية في إقليم كردستان "فورا"، مطالباً في الوقت نفسه الحكومة الاتحادية إلى التدخل لوقف القصف الذي تسبب في نزوح عشرات العوائل.

وقال المتحدث باسم ائتلاف الكتل الكردستانية مؤيد الطييب إن "القصف التركي لقري حدودية في إقليم كردستان تسبب في نزوح العديد من العوائل ومرسي المشابية، مضيفاً أن "القصف تسبب أيضا بأضرار مادية كبيرة وأدى إلى حرق الغابات والمراعي".

ودعا الطييب حكومة أنقرة إلى وقف القصف "فورا"، كما طالب الحكومة العراقية باتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف ما سماه "الاعتداءات" التركية على قري إقليم كردستان.

وشدد بالقول "على تركيا العمل على حل مشاكلها الداخلية عن طريق الحوار، وسنعمل باتجاه الضغط على الحكومة العراقية من أجل وقف هذا القصف".

وفي سياق متصل أفاد مختار قرية زاركلي إسماعيل عبد الله أن "طائرتين حربييتين تركيتين قصفنا ليلة الجمعة قرية بوكسكاني ناحية ورني بمحافظة أربيل، لافتاً إلى أن "القصف لم يسفر عن أي خسائر بشرية أو مادية تذكر".

هذا و اعترفت السلطات العسكرية التركية في بيان لها الجمعة أن الطيران التركي قصف الخميس ٢٨ هدفا لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

وأفاد البيان الذي نشرته رئاسة أركان الجيش التركي على موقعها الإلكتروني أن سلاح الجو شن الخميس عملية ضد ٢٨ هدفا في مناطق قنديل وواوسين-باسيان وخابورك والزاب في شمال العراق، بعد غارات مماثلة جرت ليل الأربعاء-الخميس.

وأضاف البيان أنه وبينما كان سلاح الجو يقصف هذه الأهداف الـ ٢٨ كانت المدفعية تدك ٩٦ هدفاً آخر في المنطقة نفسها. بحجة أن هذه المواقع تابعة لحزب العمال الكردستاني بحسب ما ذكره البيان ما يتطلب اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لحماية السكان المدنيين" بحسب ادعاء السلطات التركية.

يذكر أن مصادر صحافية أفادت أن الطائرات التركية الحربية، قصفت في الخميس الماضي المناطق الحدودية لإقليم كردستان ضمن حدود ناحية سيدكان في قضاء سوران التابعة لمحافظة أربيل.

وقال المصدر، أن ٥ طائرات تركية مقاتلة قصفت ظهر اليوم الخميس، مناطق لولان، سنين، قرية ليكان، كلي خاكورك التابعة لناحية سيدكان في قضاء سوران، مما نجم عن إلحاق أضرار مادية بالمنطقة.

وأضاف أن الطائرات التركية المقاتلة حلقت على ارتفاع منخفض جداً وتقوم بقصف المناطق الحدودية بكثافة، مما خلق هلعاً وعبءاً لدى أهالي تلك المناطق ما اضطرهم لترك أماكن سكنهم وممتلكاتهم.



متابعة/ المدى

يعد انتهاكها للسيادة العراقية، مبيحة أن مجلس النواب كلفها بمتابعة القصف التركي ومبرراته والخروج بتقرير مفصل يعرض لاحقاً على المجلس.

وقال عضو اللجنة شوان طه لوكالة كردستان للأنباء إن مجلس النواب كلف لجنة الأمن والدفاع بمتابعة القصف التركي الذي يستهدف سلسلة جبال قنديل الوعرة بركستان العراق، مبيحاً أن "اللجنة ستقدم تقريرها بشأن القصف إلى مجلس النواب".

وأوضح طه أن "استخدام الجانب التركي

فيما تواصل المدفعية التركية قصف قري حدودية في شمال العراق، كلفت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية بمتابعة آخر التطورات، في حين دعا ائتلاف الكتل الكردستانية انقرة إلى وقف القصف فوراً واحترام علاقات حسن الجوار.

وقالت لجنة الأمن والدفاع، أمس الجمعة، إن استخدام تركيا الطائرات المقاتلة للقصف مناطق في سلسلة جبال قنديل بإقليم كردستان

الكرديستاني ينتظر عرض المقترح عليه

## التحالف الوطني؛ قوات تعتمد المحاصصة

### في المناطق الساخنة قبلة موقوتة

تشكيل قوات تعتمد على المحاصصة العرقية" وتابع العلق أن "كل التشكيلات العسكرية لا بد من أن تكون مرتبطة بوزارتي الدفاع والداخلية، وبالتالي لا بد من أن تعرض هكذا اقتراحات على القائد العام للقوات المسلحة".

وعن لجنة المادة ١٤٠ قال العلق "إن اللجنة البرلمانية المتخصصة بالمادة ١٤٠ أقرت ومن المتوقع أن يجتمع بعد العيد، بغية البحث في حل الخلافات في المناطق المتنازع عليها".

وفي سياق متصل أكد النائب عن تحالف الكتل الكردستانية محمود عثمان أن "المقترح لم يعرض على التحالف حتى الآن" وتابع "سيدرس التحالف أي مقترح بصورة جديدة إذا ما ساعد على تهدئة الأوضاع في المناطق المتنازع عليها".

وعن قضية المادة ١٤٠ من الدستور أجاب عثمان "أن هذا الملف ما زال عالقاً بكيفية الملفات التي لم يتوصل بشأنها إلى حل".

وكان رئيس برلمان كردستان كمال كركوكي، قد نكس في وقت سابق، أن قوات البيشمركة ستبقى هذه المرة في مناطق السعدية وجولاء وقرعة تبة بشكل دائم، ولن تقبل بتكرار قتل المواطنين في تلك المناطق بأي شكل من الأشكال. وقال في مؤتمر صحفي عقده في مبنى رئاسة البرلمان، أن توجه قوات البيشمركة إلى مناطق جولاء والسعدية وقرعة تبة وخانقين، يهدف إلى حماية أمن جميع مواطني المنطقة، ولن نسحق بتكرار حملات القتل والتهديد التي كانت تستهدف المواطنين الكرد".

ووجه التحالف الكردستاني في مجلس النواب العراقي الأسبوع الماضي مذكرة احتجاج إلى رئاستي النواب ومجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة العراقية نوري المالكي لإيجاد حل للأوضاع المتردية التي أدت إلى النزوح المئات من العوائل الكردية في نواحي قرعة تبة وجولاء والسعدية بمحافظة ديالى، لافتاً إلى "نزوح ١٤٠٠ عائلة كردية من تلك النواحي ومقتل نحو ٥٠٠ شخص بينهم ١٧٦ كردياً".

يذكر أن مناطق حوض حمرين التي تضم نواحي جولاء والسعدية وقرعة تبة التي يقطنها العرب والكرد والتركمان بنسب متفاوتة، شهدت اشتباكات محدودة بين الجيش العراقي والبيشمركة في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بسبب تنازع السيادة عليها وقد تم احتواؤها بسرعة، وعلى اثر ذلك انسحبت قوات البيشمركة من تلك المناطق، إلا إنها مازالت تعاني من تداعيات تلك المرحلة بين أونة وأخرى. ومصطلح المتنازع عليها يطلق على المناطق التي تعرضت إلى التغيير الديموغرافي على يد النظام العراقي السابق والبرزها مناطق من محافظات نينوى وديالى وصلاح الدين بالإضافة إلى محافظة كركوك، وهي مشمولة بالمادة ١٤٠ من الدستور العراقي الدائم الذي ينص على حل قضية تلك المناطق على ثلاث مراحل وهي: التطبيع، ثم إجراء إحصاء سكاني، يعقبه استفتاء بين السكان على مصير تلك المناطق.

بغداد/ احمد الموسوي

أكد نواب عن التحالف الوطني على أن تشكيل قوات عسكرية تعتمد المحاصصة العرقية في المناطق الساخنة المتنازع عليها من شأنه أن يخل من هبة المؤسسة العسكرية، يأتي هذا في الوقت الذي أعلن فيه عن تقديم مقترح قانون لحل الخلافات في المناطق المتنازع عليها، من جانبه أوضح تحالف الكتل الكردستانية أن المقترح لم يعرض رسمياً عليها بعد، لذا يصعب إبداء رأي واضح بشأنها حالياً، لكنه لن يتوانى عن دراسته بصورة جديدة.

وأعلن مقرر مجلس النواب العراقي محمد الخالدي، أمس الجمعة، أنه قدم مقترح قانون إلى الكتل السياسية يهدف إلى حسم الخلافات في المناطق المتنازع عليها، مبيحاً أن المقترح حظي بمباركة الجانب الأميركي. وقال الخالدي إنه "وبحكم اطلاعي على المناطق المتنازع عليها في محافظة ديالى والمشاكل التي تواجهها تلك المناطق فقد قدمت مقترح قانون يهدف إلى تشكيل أفواج أمنية من المكونات التي تقطن المناطق المتنازع عليها شريطة أن تكون الأفواج مبنية على التوازن بين المكونات العربية والتركمانية والكردية".

وأوضح الخالدي أن "مقترح القانون يتضمن الحاق هذه الأفواج في محافظات ديالى ونيوى وكركوك بقيادات العمليات الموجودة في المحافظات إلى جانب رقابة عملها من قبل مجالس المحافظات". وأضاف الخالدي أن "المقترح المتضمن ست صفحات تم عرضه على المكونات العربية والتركمانية والكردية للمحافظات الثلاث وتم استحصال الموافقة عليه"، مشيراً إلى أن "الكرد سيعرضون خلال الأيام المقبلة بطلب منهم مقترح القانون على القيادات في إقليم كردستان كي يتم إعلان الموقف الرسمي منه".

ولفت الخالدي إلى أن "مقترح القانون حظي بمباركة الجانب الأميركي، مشيراً إلى أن مقترح القانون وبعد موافقة الأطراف المعنية سيرفع إلى رئاسة مجلس النواب التي بدورها سترفعه إلى الحكومة للبت فيه".

من جهته أكد النائب عن شهيد المحارب علي شير علي أن "هكذا قوانين تدل على انعدام الثقة بين الأطراف المشتركة في العملية السياسية، وغياب التوافق على العمل في العراق" وتابع شير أن "تشكيل قوات تعتمد على المحاصصة من شأنه أن يقلل من هبة المؤسسة العسكرية في البلاد".

وأشار النائب عن شهيد المحارب إن الكثير من القضايا قد مرتت خلفاً للدستور، وفي اتصال هاتفى أجرته المدى معه يوم أمس قال شير هناك الكثير من القضايا مرتت بما يخالف الدستور، ولكنها تعتمد ت التوافقات السياسية المبنية على المحاصصة وانعدام الثقة بين الأطراف".

وأكد شير أن تشكيل هكذا قوات من شأنه أن "يُزرع

قنابل موقوتة داخل المحافظات المتنازع عليها، من جهة أخرى قال النائب عن ائتلاف دولة القانون علي العلق "يما أننا نمتلك قوات الدولة وما يرتبط بها من الأجهزة والأمنية فإننا لسنا بحاجة إلى